ولم يتآمر، ولم يكن محرضاً، في اي تخطيط، وتنفيذ، لنشاطات ارهابية اسفرت عن مقتل، او جرح، او اختطاف، اي مواطن اميركي (**المصدر نفسه**، ١٩/٧/١٩٨٩).

وليس من شك في ان أحد أهمّ اهداف تعديل هلمز ـ كراي هو تنصيب الكونغرس مراقباً على حوار الادارة مع منظمة التحرير، بصلاحية املاء التفاصيل، او نقضها، بدءاً بهوية القائمين بالحوار، وانتهاء بتصنيف الافراد المعنيين «ارهابيين»، مما ينفّذ، بدوره، الهدف الاسرائيلي الاوسع الذي يسعى الى اعتبار م.ت.ف. ولجنتها التنفيذية «ارهابية»، الى جانب تحميل المنظمة مسؤولية اي عمل يمكن تصنيفه «ارهابياً»، من خلال الاشارة الى مسؤولية «التحريض» (**الحوادث**، ٤/٨/١٩٨٩، ص ٢٦).

هذه الصيغة دفعت وزير الخارجية الى القول انها بمثابة «قضاء على الحوار مع المنظمة»، فيما اعرب مسؤولون اميركيون آخرون عن قلقهم من التعديل، ووصفوه بأنه «مضرّ» لأنه «لا يساعدنا في اقناع قادة م.ت.ف. بعدم الوقوف في وجه الانتخابات فحسب، بل لا يساعدنا، ايضاً، في اقناعهم بتشجيع الفلسطينيين في الارض المحتلة على القبول بهذه الانتخابات»، والادارة تحتاج الى «مرونة دبلوماسية» للتأكد من ان منظمة التحرير ستتقيّد بتعهّدها «نبذ الارهاب»، ولاختبار مدى التزامها وجديتها تجاه عملية السلام (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١٩/٧/١٩٨٩). أمّا البيت الابيض، فقد اعتبر التعديل «مؤذياً لعملية السلام، وسلبياً على علاقة الكونغرس مع السلطة التنفيذية في صنع السياسة الخارجية»، حسب قول الناطق مارلين فيتزووتر، الذي اكد «اننا لا نختار الذين نتعامل معهم؛ اذ ان حوارنا مع منظمة التحرير يتمّ عبر المندوب الذي تقرره هي نفسها» (**المصدر نفسه**، ٢٠/٧/١٩٨٩).

مراوحة وانتظار

وعلى الرغم من ان مشروع التعديل سقط عندما صوّت ٧٥ من اعضاء الكونغرس ضده، ولم يؤيده سوى ٢٥، فان المحاولة، في حد ذاتها، اشارت الى امكان «سحب المرونة الدبلوماسية» من الادارة الاميركية، الامر الذي قد يضطرها، في مرحلة لاحقة، الى ان تتحفظ، نسبياً، من توسيع دائرة اللقاء مع اقطاب آخرين من المنظمة، ولكنها، حسب تقويم بعض المراقبين، سوف تدفع بامكانية قيام حوار مباشر ما بين اطراف رسمية اسرائيلية واعضاء من المنظمة (**المصدر نفسه**، ٢٥/٧/١٩٨٩)، مع الحرص، قدر الامكان، على التأكيد ان الباب امسى مفتوحاً على مصراعيه للدبلوماسية المكوكية في هذا الشأن (لميس اندوني، **ميدل ايست انترناشونال**، ٢١/٧/١٩٨٩، ص ٨).

الخبراء الاميركيون في شؤون المنطقة شدّدوا، في الاجمال، على مثل هذا التقويم. وحسب مدير معهد واشنطن لسياسة الشرق الادنى، مارتن انديك، فان الولايات المتحدة تسعى، في الوقت الراهن، الى اقامة مثل هذا الحوار المباشر، وعزا ذلك الى «ان حوار واشنطن مع المنظمة اتاح فرصاً لاحراز تقدم في هذه العملية يؤكد مصداقية السياسة التي تنتهجها الادارة الحالية» (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١٣/٧/١٩٨٩). أمّا الخبير في مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية في واشنطن، فريدريك اكسيلغارد، فقد علق بالقول: «ان وزارة الخارجية الاميركية اظهرت تصميماً مدهشاً على المضي في الحوار من اجل السلام بين اسرائيل والفلسطينيين؛ وعلى شامير، وزملائه، في تكتل الليكود، عدم التقليل من شأن هذا التصميم، الذي يختلف، تماماً، عن الموقف الباهت لوزير الخارجية السابق جورج شولتس» (**المصدر نفسه**، ١١/٧/١٩٨٩).

وفي تقدير بعض الاوساط الفلسطينية، ان الولايات المتحدة وجدت نفسها، في ضوء نتائج الحوار مع المنظمة واستمرارية الانتفاضة في الارض المحتلة، تسلّم، تدريجياً، بأن تزايد وارتقاء مستوى حوارها مع م.ت.ف. ينعكس، طردياً، على امكان نجاحها في ايجاد حوار فلسطيني ـ اسرائيلي مباشر، في الداخل وفي الخارج، على حد سواء. وجاء حديث الرئيس ياسر عرفات الى رؤساء تحرير الصحف المصرية، في اثناء انعقاد القمة الافريقية، في اديس ابابا، ليكشف عن استعداد فلسطيني للتوقيع على انسحاب جزئي للاسرائيليين يرتبط في اربعة بنود، هي: اولاً، انسحاب جزئي للاسرائيليين من الارض الفلسطينية المحتلة؛ ثانياً، وضع جدول